

**أسلوبُ الجدالِ في كتابِ المتصيفِ مِنَ الكلامِ على مُقني ابنِ
هشامِ دراسةٌ وصفيّةٌ**

م. م. محمد عيسى جعفر

أ. د. أحمد هاشم أحمد السامرائي

جامعة سامراء / كلية التربية / قسم اللغة العربية

الحمد لله حمداً كثيراً يوازي نعمته، ويُدِيمُ كرمه، والصلاة والسلام على الرحمة الإلهية، المبعوث بالرسالة، والمنفذ من الضلالة، حبيباً ونبينا وشفيعنا محمداً، وعلى آله الهادين الكرام الطيبين، وصحبه الصابرين العابدين الناصحين، وسلم تسليمًا كثيرًا من المسلم به أن تحقيق النصوص وإحياءها خالية من شوائب السقط والتلف والتحريف، وإظهارها بمظهر الكمال الذي أرادته المؤلف من الموضوعات المهمة، لأنها تعيد شيئاً مخفياً للوجود، كيف لا يكون ذلك والتحقق يحفظ القديم ويضفي عليه المكملات الحديثة التي تأتي من توحيد نسخ المخطوط، وجمع ما سقط وتلف من بعض النسخ، وإكمال النسخة الأم، مع ما تحمله من مادة علمية يُنتفع بها، وتكون عوناً للمكتبة اللغوية، ومكملاً يزيد من تماسكها، ويقوي أدلتها يجد المتصفح لكتب التراث نفائس علمية تركها لنا علماء كبار أفنوا حياتهم في تحصيل العلم وتعليمه ونشره، فالمخطوطات التي ورثناها عن العلماء السابقين -رحمهم الله- تحمل من علوم العربية الشيء الكثير، وإعادتها إلى المكتبة العربية بالصورة التي تستحقها أمر مهم وضروري، لما تحمله من موضوعات وآراء متقدمة وقيمة. وقد تضمنت بحثي وصف استعمال الشُّمْنِيِّ لأسلوب الجدل، وطرائقه، والتي منها: الأسئلة والأجوبة، والغنقلة، والتعليل العقلي وإثارة السؤال عند المتلقي، في كتابه المنصف من الكلام، وبيان أثر هذا الأسلوب في توضيح المادة العلمية، واعتمدت في توثيق الإحالات على الطبعة الحجرية لكتاب المنصف، واستبعدت تحقيق السيد محمد عثمان، لأنه تحقيق غير معتمد؛ لكثرة الأخطاء الواردة فيه. والحمد لله تعالى أولاً وآخراً، وأفضل الصلاة، وأتم التسليم على نبينا الكريم، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى قيام يوم الدين. الكلمات المفتاحية: أسلوب الجدل، المنصف، مغني ابن هشام، دراسة وصفية

• كتاب المنصف من الكلام ومؤلفه:

١- المنصف من الكلام: اتفقت المصادر على أن لتقي الدين الشُّمْنِيِّ كتاب في العربية، عنوانه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)^(١)، وسمه السيوطي: (شرح المغني لابن هشام)^(٢) وقال عنه السخاوي: ((حاشية على المغني، لخصها من حاشية الدماميني، وزاد عليها أشياء نفيسة))^(٣) ومن الأمور المهمة التي تُتِمُّ التحقيق، وتُسهم في اكتماله وإظهاره في أفضل صورة، نسبة المؤلف إلى صاحبه، فهذه العملية تزيّن النص، وتبعد عنه المجهولية، وتسلب منه الذِّقَّة، فالمادة العلمية تعتمد على مؤلفها، الذي يرفع من شأنها، وما اختلاف الكلام في نسبة المؤلف إلا ضعف يعكس على أهميته. وأما الكتاب الذي بين أيدينا فقد أجمعت المصادر التي ترجمت للشُّمْنِيِّ على نسبتها إليه^(٤).

٢- تقي الدين الشُّمْنِيِّ: هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله بن خليفة التقي، أبو العباس بن الكمال بن أبي عبد الله التميمي^(٥)، الداري^(٦)، القسنطيني^(٧) الأصل، السكندري^(٨) المولد، القاهري^(٩) المنشأ، المالكي^(١٠)، ثم الحنفي^(١١)، يُعرف بالشُّمْنِيِّ^(١٢) ولد الشُّمْنِيِّ بالإسكندرية في العشرة الأخيرة من رمضان سنة إحدى وثمانمائة^(١٣)، من أسرة عُرف عنها حب العلم والاشتغال به، وغلب عليها الطابع الديني، فكانوا ممن اشهر لهم الأمر، وخُمل التاريخ على أن يذكرهم أو يسجل أخبارهم وكل ما يتصل بهم، فكان جده الأعلى محمد بن خلف الله بن خليفة الفقيه المفسر أحد المتصدرين بجامع عمرو بن العاص لإقراء الفقه والأصول، أما والده ففقيه من علماء المالكية، تولى التدريس بالجمالية، وصنّف في علم الحديث^(١٤) واعتنى به والده منذ صغره، فأسمعه الكثير على شيوخ عصره، فعاش في وسط عُرف عنه عنايته بالعلوم الدينية والنحوية، فكان ذلك دافعاً للمتابعة والتحصيل والتفقه فيها^(١٥). توفي الشُّمْنِيُّ -رحمه الله تعالى- شرقي قلعة الجبل، قرب العشاء، ليلة الأحد، سابع وعشرين ذي الحجة سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة^(١٦)، وصلى عليه من الغد عند باب محل سكنه، وتأسف الناس على فقده، وخلف بعده تكرين وأنتى من جارية^(١٧).

• أسلوب الجدل إن للجدل أهمية بالغة في الدرس النحوي، إذ فرّق أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بين أدلة النحو وعلم الجدل، بقوله: ((وأما الاعتراض على كل أصل من هذه الأصول التي هي: النقل، والقياس، واستصحاب الحال، فيليق بفنّ الجدل))^(١٨). وأشار أبو البركات إلى أن هذا العلم أضاف إلى باقي العلوم الثمانية، بقوله: ((وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما، هما: علم الجدل، وعلم أصول النحو))^(١٩). وقد وضع علماء هذا العلم ضوابط يتأدّب بها النحويون في محاوراتهم على ضبط الخلاف النحوي وجدله، ووضع أصولاً للسؤال والجواب، فالسؤال حينها يكون مبنياً على أربعة أصول، هي: السائل، والمسؤول به، والمسؤول منه، والمسؤول عنه^(٢٠). وشاع استعمال أسلوب الجدل في كتب النحو، ولا سيما كتب المتأخرين، ومنها الحواشي، فكان لكتاب المنصف نصيب منها، فيجد القارئ هذا واضحاً، إذ تمثل بعدة صور، منها:

أولاً: الأسئلة والأجوبة: من الأساليب التي اعتمدها الشُّمْنِيُّ في كتابه، أنه استعمل طريقة السؤال والجواب، لتوضيح العبارات، وتيسير عرض المسائل، فهذه الطريقة تساعد على فهم الجمل، وتدوين الصعوبات، وتقريب القارئ من مقصوده، من ذلك: فقد أورد الشُّمْنِيُّ أسئلة وأجوبة في تعليقه على كلام ابن هشام: ((قوله: الرابع: التعليل كاللام، نحو: ﴿وَلْيُكْفِرُوا بِاللَّهِ عَلَىٰ مَا هَدَيْتَهُمْ﴾ [سورة البقرة، من الآية: ١٨٥]، أي: لهديته

إياكم))⁽²¹⁾، فقال: ((وأقول: حاصل اعتراض المصنف: لو كان وقوع (على) في الآية، لتضمن التكبير معنى الحمد، لكان وقوعها في قول هذا الداعي: الله أكبر كذلك، ولو كان كذلك، لعطف الجار والمجرور على الجار والمجرور، ولم يذكر (الحمد لله). والجواب: إن ذكر (الحمد) ليس لتعلق الجار، بل لتحصيل الثواب، لأنه باللفظ، وكان هذا هو مراد الشارح بقوله: (قلت: المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني))⁽²²⁾ ومن ذلك أيضًا ما أورده الشمّي في تعليقه على كلام ابن هشام في ذكر معاني (على): ((قوله: (السادس: موافقة (من))⁽²³⁾، إذ قال: ((منه قوله (ﷺ): (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان)، أي: بني الإسلام من خمس، وبهذا يحصل الجواب عما يقال: إن هذه الخمس هي الإسلام، فكيف يكون الإسلام مبنيًا عليها، والمبني لا بد أن يكون غير المبني عليه؟ ولا حاجة إلى جواب الكرمانى بأن الإسلام عبارة عن المجموع، والمجموع غير كل واحد من أركانه))⁽²⁴⁾.

ثانيًا: الفنقلة: وهي لفظ في أصلها نحت من قولهم: (فإن قلت... فقلت)، و(فإن قيل)، على حدّ البسطة، والحمدلة، والحوقة⁽²⁵⁾. وهذا الأسلوب عمد إليه المتقدمون في مؤلفاتهم⁽²⁶⁾، فقد استعمل مصطلح (الفنقلة) في أواخر النصف الأول من القرن الرابع عشر للهجرة وما بعده، إذ نجد هذا المصطلح عند محمد سعيد الباني في كتابه: (عمدة التحقيق في التقليد والتأليف)، الصادر في عام (١٣٤١هـ) في سياق انتقاده للتقليد، وتقاعس القدماء عن الاجتهاد مع سبرهم لدقائق المسائل، وإفناء أعمارهم في دراسة عويصها، ومبهمها⁽²⁷⁾ ومن أهم ما يمتاز به هذا الأسلوب، التفاعل بين المرسل والمتلقي عن طريق تبادل الأدوار الكلامية بينهما، فينتقل فيه المرسل من التلقي، والمتلقي إلى الإرسال، ليتحقق الحوار، ويحقق بذلك فهمًا تامًا للمسألة، عن طريق إثارة التأمل، وتحفيز العقل على التفكير، ثم الوصول إلى القناعة المرجوة في المسألة والشمّي في كتابه استعمل هذا الأسلوب في العديد من المواضيع، فقد بلغ عددها (٢١) موضعًا، وهو بذلك اقتفى أثر ابن هشام والذماميني الذين استعملوا هذا الأسلوب في كتاباتهم ثم أننا عند تحقيقنا لهذا الكتاب وجدنا أن الصيغ المستعملة في هذا الأسلوب مختلفة، وهي ليست من الألفاظ الأساسية التي نحتت منها (الفنقلة)، فقد وجدنا ما يمثّل هذه اللفظة في طبيعته، ومن تلك الألفاظ: (فإن قيل: ...، فالجواب)، و(فإن قيل: ...، أجيّب)، وهي بصورة عامّة تهدف إلى تيسير المسألة، وتقديمها للباحث بطريقة واضحة ومفهومة، تمكن الباحث من التحليل الدقيق للمسألة، وصولًا إلى تنقيتها من شوائب الغموض، التي توحى لك بخروجها عن القاعدة النحوية مما يجعلها مضنّة للإشكال، ومكمنًا للسؤال، لذلك يلجأ إلى السؤال والجواب، ليشخص الإشكال ويعالجه بالإجابة عن طريق جملة جواب الشرط (قلت). من استعمال الشمّي لهذا الأسلوب ما أورده في تعليقه على كلام ابن هشام في معاني (في): ((قوله: (أو مجازية))⁽²⁸⁾، فقال: ((وأقول: في العبارة حذف والتقدير، وهي إما حقيقية مكانية، أو زمانية، أو مجازية، كذلك فقوله: (أو مجازية)، قسيم للحقيقية المفهومة من صدر الكلام. فإن قيل: الظرفية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾ [سورة الفجر، الآية: ٥٤] حقيقية بالنسبة إلى الجنّات، مجازية بالنسبة إلى النهر، فيلزم استعمال كلمة (في) حقيقة ومجازًا، فما وجهه عند القائل بمنع ذلك؟ أجيّب: بأنه يقدر مضاف مجازي الظرفية، شامل لهاتين الظرفيتين، أي: في نعيم جنّات ونهر))⁽²⁹⁾. ومن ذلك أيضًا ما ذكره الشمّي تعليقًا على كلام ابن هشام عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [سورة الإسراء، من الآية: ٣٦]: ((وإنما لم يقدر ضمير كان راجعًا لكل)، لئلا يخلو مسؤولًا من ضمير، فيكون حينئذ مسندًا إلى ﴿عنه﴾، كما توهم بعضهم))⁽³⁰⁾، فقال: ((في الشرح: فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون في ﴿مسؤولًا﴾ ضمير يعود إلى المكلف، أي: كان كل أفعال تلك الحواس عنه مسؤولًا هو، أي: المكلف؟ قلت: لو كان كذلك لوجب إبراز الضمير، لجريان الصفة على غير من هي له. فإن قلت: لم لا يكون ذلك على مذهب الكوفيين، فإنهم لا يرون وجوب إبرازها إلا عند اللبس ولا لبس؟ قلت: بل اللبس حاصل، وذلك لأنه مع إبراز الضمير يحتمل أن يكون عنه نائبًا عن الفاعل، وقدم على رأيهم، لأنهم لا يتحاشون عن ذلك، ويحتمل أن يكون النائب ضميرًا يتحمّله مسؤولًا يعود إلى المكلف، فالإلباس حاصل. وأقول: اللبس الذي لأجله يبرز الضمير المستتر في الصفة، هو احتمال عوده على غير من جرت عليه الصفة، من غير قرينة تدلّ على ذلك لا مطلق اللبس، بأي شيء كان))⁽³¹⁾ ومن ذلك أيضًا تعليق الشمّي على كلام ابن هشام في (كلا وكتلتا): ((وأشير بها إلى المثني على معنى (وكلا)، ما ذكر على حدّ ما في قوله تعالى: ﴿لَا فَرِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [سورة البقرة، من الآية: ٦٨]،⁽³²⁾ إذ قال: ((وفي الكشف: فإن قلت (بين) يقتضي شيئين فصاعدًا، فمن أين جاز دخولها على ذلك؟ قلت: لأنه في معنى شيئين، حيث وقع مشارًا به إلى ما ذكر من الفارض والبكر فإن قلت: كيف جاز أن يُشار به إلى مؤنثين، وإنما هو للإشارة إلى واحد مذكر؟ قلت: جاز ذلك على تأويل ما ذكر، وما تقدّم للاختصار في الكلام))⁽³³⁾.

ثالثاً: التعليل العقلي، وإثارة السؤال عند المتلقي: عمد الشّمئي إلى هذا الأسلوب في مواضع في كتابه، فهو يسعى إلى إثارة المتلقي، وتحفيزه على النظر الدقيق في كتاباته ونقولاته، ليحقّق بذلك غايته في الوصول إلى فهم المسائل، وتحليلها، ومناقشتها، ومن تلك المواضع: ما أورده الشّمئي في تعليقه على كلام ابن هشام: ((قوله: وزاد الأخفش موضعاً آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلّقها ضميرين لمسمّى واحد، ... لأنه لا يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب (ظنّ، وفقد، وعدم)، لا يقال: (ضربثني) ولا (فَرِحْتُ بي))⁽³⁴⁾، إذ قال: ((الأصل في التّعدّي إلى ذلك هو باب (ظن)، وحملوا (فقد، وعدم) على (وجد)، لأنّهما ضدّاه، وإنّما جاز في باب (ظن) وامتنع في غيره ووجب فيه تقدير مضاف هو النّفس، لأنّ تعلق فعل الفاعل في غير باب (ظن) يكون غالباً بغير الفاعل، فلو كان فاعله ومفعوله ضميرين لشيء واحد، لسبق الفهم إلى المغايرة بينهما، وتعلق فعل الفاعل في باب (ظن) بالمعلومات والمظنونات، وعلم الإنسان وظنه بصفات نفسه أغلب من علمه وظنه بصفات غيره، فلم يسبق إلى الفهم المغايرة، فلم يحتج إلى تقدير مضاف، لانقضاء ما يقتضيه))⁽³⁵⁾ ومن ذلك أيضاً ما ذكره الشّمئي في تمام (عسى) أو نقصها: ((قوله: وإذا قلت: (عسى أن يقوم زيد) احتمل الوجهين))⁽³⁶⁾، إذ قال: ((يعني: نقصان (عسى) وتامها، لكن يكون الإضمار في (يقوم) لا في (عسى). فإن اعتبر (يقوم) متحمّلاً للضمير كانت (عسى) ناقصة، و(زيد) اسمها، و(أن يقوم) خبرها وإن اعتبر خالياً عن الضمير كان (زيد) فاعل (يقوم)، و(عسى) تامّة مسندة إلى (أن يقوم زيد) وفي الشّرح: فإن قلت: قد حكموا في باب المبتدأ بمنع تقديم الخبر، إذا كان جملة فعلية، فعلها مسند إلى ضمير مفرد عائد إلى المبتدأ، مثل: (زيد قام)، فكيف ساغ هنا واسم (عسى) مبتدأ في الأصل؟ قلت: المسألة مختلف في إجازتها عند دخول الفعل النّاسخ، فمنهم من منع كما منع في باب المبتدأ، ومنهم من أجاز، قال ابن عصفور: وهو الصّحيح، ووجه الفرق أنّ الابتداء عامل معنوي، والنّاسخ عامل لفظي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، فإذا تقدّم الفعل على المبتدأ كان العمل للفعل لازماً، لكونه أقوى، وإذا تقدّم على الاسم بعد (عسى) لم يكن لازماً. وأقول: لقائل أن يقول: ليس (أن يقوم) في (عسى أن يقوم زيد) على تقدير نقصان (عسى) من تقديم الخبر الجملة على مبتدئه، لأنّ (أن) مع صلتها مفرد))⁽³⁷⁾، ومن ذلك أيضاً ما ذكره الشّمئي تعليقا على كلام ابن هشام في (الفاء): ((كما تربط (الفاء) الجواب بشرطه، كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو: (الذي يأتيه فله درهم)، وبدخولها فهم ما أراد المتكلّم من ترتّب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره))⁽³⁸⁾، فقال: ((المراد بـ(شبه الجواب): ما كان مضمونه لازماً لمذكور، ويشبه الشرط ما كان مضمونه ملزوماً لمذكور، وذلك في المبتدأ إذا كان اسماً موصولاً بفعل أو ظرف أو نكرة موصوفة بهما، لأنّ الموصول والموصوف حينئذٍ كاسم الشرط، والصلة والصفة كالشرط، والخبر كالجاء الذي تدخله (الفاء) قال الرّضي: وكان حق الموصول في هذا أن لا يكون إلّا مبهماً كاسم الشرط، لكن لكونه دخيلاً في معنى الشرط جاز كونه خاصاً، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [سورة البروج، من الآية: ١٠]، الآية فإنّ المراد بها جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن، أي: الإحراق، وكذلك كان حق الصلة أن لا تكون إلّا فعلاً مستقبلي المعنى كالشرط، لكن لما لم يكن شرطاً في الحقيقة جاز أن يكون ما يقدر معه الفعل كالظرف، وأن لا يكون مستقبلي المعنى نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ﴾، وكذا كان حق الخبر أن تلزمه (الفاء)، لكونه كالجاء، لكن لما لم يكن جزء حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية))⁽³⁹⁾.

رابعاً: إثارة الاعتراضات: استعمل الشّمئي هذه الطريقة في عدّة مواضع في منصفه، فهو غالباً ما يذكر رأياً للداميني ثمّ يعترض عليه، ليعطي رأيه في المسألة، مستعملاً لذلك لفظة (وأقول)، من ذلك: ما أورده الشّمئي في تعليقه على كلام ابن هشام: ((قوله: (وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك: (إنّ يُسلم فهو يدخل الجنة)، ومعلوم ما بينهما من المهلة)⁽⁴⁰⁾، فقال: ((في الشّرح: بهذا أجاب ابن الحاجب في أمالي القرآن عن الآية المذكورة، وهي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ [سورة الحج، من الآية: ٦٣]، والحق أنّ الأصل في (الفاء) السببية استلزام التعقيب، وذلك لأنّ السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ، ولو كانت (الفاء) لا تدلّ على ذلك لم يجز دخولها في الجزء كما لم يجز دخول (ثمّ، والواو)، نعم جزء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ، لعدم استكمالها ما يقتضي وقوع المسبب، لكنّ إطلاق السبب على جزئه مجاز، ومنه: (إنّ يُسلم فهو يدخل الجنة)، إذ الإسلام ليس سبباً تاماً لدخول الجنة، بل لا بدّ من استمرار حكمه، فمجموع وقوع الإسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة انتهى⁽⁴¹⁾ وأقول: لا تريد النّحاة بالسببية، التي هي معنى الفاء، السببية التامة التي هي مجموع ما يتوقّف عليه وجود المسبب، وإنّما يريدون بها أعمّ من ذلك سواء أكان سبباً، نحو: (إن كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء)، أو شرطاً نحو: (إن كان لي مال فأنا أحج منه)، أو غير ذلك نحو: (إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة) قال الرّضي: (الفاء) التي لغير العطف لا تخلو من معنى الترتيب، وهي التي تسمّى (فاء السببية)، وتختصّ بالجمال، وتدخل على ما هو جزء، مع تقدّم كلمة الشرط نحو: (إنّ لقيته فأكرمه)، و(من جاءك فأعطه)، وبدونها نحو: (زيد فاضل فأكرمه)، وتعريفه بأن يصلح تقدير (إذا)

الشرطيّة قبل (الفاء)، وجُعِلَ مضمون الكلام السابق شرطها، فالمعنى في مثالنا: إذا كَانَ كَذَا فَأَكْرَمُهُ، وفي قوله: ﴿فَأَخْرُجْ مِنْهَا﴾ [سورة الحجر، من الآية: ٢٤]، أي: إذا كان عندك هذا الكِبْرُ فَأَخْرُجْ. ثمَّ قال الرضيّ: وقد تجيء (فاء السببيّة) بمعنى (لام السببيّة)، وذلك إذا كان ما بعده سبباً لما قبله، كقوله تعالى: ﴿فَأَخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾، وتقول: أكرم زيداً فإنه فاضل، فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى، كما أن الأولى تدخل على ما هو الجزاء في المعنى انتهى^(٤٢) وفي تلويح التفتازاني: لا يُقال: قوله تعالى: ﴿فَاعْسِلُْوا وُجُوهَكُمْ﴾ [سورة المائدة، من الآية: ٦] دليل على كون الواو للترتيب، لأنّ (الفاء) للوصل والتعقيب، فيجب أن يكون غسل الوجه عقيب إرادة القيام إلى الصلاة، مقدّمًا على غسل سائر الأعضاء، وحينئذٍ يجب الترتيب، لعدم القائل بالفصل، وهو أنّه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب في الواو، لأننا نقول: المذكور بعد (الفاء) هو غسل الأعضاء، فلا يقتضي إلّا كونه عقيب القيام إلى الصلاة، وذلك حاصل على تقدير عدم رعاية ترتيب فيما بينها، ثمَّ أورد أسئلة وأجوبتها، ثمَّ قال: والجواب القاطع لأصل السؤال منع دلالة الفاء الجزائيّة على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط من غير تراخ، وعلى وجوب تقديم ما بعدها على ما عُطِفَ عليه بالواو، للقطع بأنّه لا دلالة في قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ [سورة الجمعة، من الآية: ٩] الآية على أنّه يجب السعي عقيب النداء بلا تراخ، وأنّه لا يجوز تقديم ترك البيع على السعي انتهى^(٤٣) وفي الشرح: واستدلال التفتازانيّ بأية الجمعة على عدم دلالة الفاء الجزائيّة على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط غير متّجه، لأنّ السعيّ يجب عقيب النداء وجوباً مُوسَّعاً، فلا يلزم إيقاعه على الفور، كالظهر تجب في أوّل الوقت، ولا يجب أدائها فيه، بل هو مُوسَّعٌ إلى آخر الوقت، فكيف يتّجه هذا الاستدلال؟^(٤٤) وأقول: إنّ قول التفتازانيّ: (للقطع إلى آخره) ليس استدلالاً بعد المنع، لأنّه لا يجوز في الجدل، وإنّما هو مسند للمنع على ما لا يخفى على محصّل، وحينئذٍ فكلام الشارح عليه كلام على السند، وهو غير مسموع في الجدل، وقول الشارح: (إنّ السعي يجب عقب النداء وجوباً مُوسَّعاً) فيه نظر، لأنّ المراد بالنداء بالآية الأذان، ولم يكن للجمعة في زمن النبي (ﷺ) وزمن أبي بكر وعمر إلّا الأذان الذي عند الجلوس على المنبر، كان بين يدي الإمام على ما روى أبو داود، وقيل: على باب المسجد، وقيل: على الجدار، وظاهر أنّ وقت وجوب السعي الذي ابتدأه عقيب هذا النداء لا يزيد على السعي، وإنّ الواجب المُوسَّع ما يزيد وقته عليه، فلا يكون وجوب السعي مُوسَّعاً، خصوصاً إن كان المراد بالذكر في الآية الخطبة أو الصلاة أو الوضوء من السعي إليها، ولذا قال عثمان (رضي الله عنه) لما جاء إلى الجمعة وعمر (رضي الله عنه) يخطب، فقال له عمر: (لم تحبسون عن الصلاة إلى هذا الوقت؟) ما هو إلّا أن سمعت النداء فتوضأت وأتيت، وزاد في خلافته الأذان الذي قبل الأذان الذي بين يدي الإمام، لمّا رأى كثرة الناس واحتياجهم إلى ذلك، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة، فكان إجماعاً سكوتياً، واستمرّ العمل عليه. والجواب عن هذا النظر أنّ الواجب المُوسَّع قد يعرض له ما يضيقه وما نحن فيه من ذلك^(٤٥) ومن ذلك أيضاً ما أورده في تعليقه على كلام ابن هشام في (كأين): ((قوله: كأين: اسم مركّب من (كاف) التشبيه، و(أي) المنوّنة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون، لأنّ التّنوين لمّا دخل في التّركيب أشبه النون الأصليّة، ولهذا رسم في المصحف نوناً، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل، وهو الحذف في الوقف))^(٤٦)، فقال: ((في الشّرح: انظر قوله: (لأنّ التّنوين) بماذا يتعلّق، فإن كان بجارٍ، وهو الظّاهر، فهذا الفعل قد ذكّرَتْ علته أوّلاً بقوله، ولهذا ف(ما) هذه التّانيّة والعامل لا يتعدّى إلى معمولين من نوع واحد إلّا باتّباع، ويمكن أن يكون التّاني بدلاً من الأوّل أتى به، لأنّه أدلّ على المقصود من الأوّل انتهى وأقول: ليس التّاني تعليلًا لجواز الوقف بالنون حتّى يتكلّف له بجعله بدلاً من الأوّل، وإنّما هو تعليل لتعليل جواز الوقف بتركيب (كأين) من (كاف) التشبيه، و(أي) المنوّنة، فليتأمل))^(٤٧).

الذاتة

الحمد لله الذي يسرّ لي طريق البحث، ووزالت بلطفه الصّعوبات، والصّلاة والسّلام على نبيّنا وحبیب قلوبنا محمّد (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، وعلى آله وصحبه ومن تبعه وسلّم بعد أن وصفنا استعمال الشّمّيّ لأسلوب الجدل، وطرقه، ووقفنا على نماذج ممّا ورد في كتابه، أضع بعض النّتائج الّتي توصلنا إليها في البحث، والّتي منها:

١- استعمل الشّمّيّ أسلوب الجدل في كتابه في مواضع كثيرة جدّاً، وهو في ذلك يجعل المسائل أكثر سهولة على المتلقّي.

٢- تنوّعت الطّرائق الّتي استعملها من هذا الأسلوب، تبعاً للمسألة الّتي يعرضها، وهذا يدلّ على حرصه على تيسير المادّة العلميّة.

٣- لم يكتفِ باستعمال هذا الأسلوب، بل نقل عمّن استعمله من العلماء السّابقيين، كما بيّنا في النّماذج الّتي استعملها.

هوامش البحث

(١) ينظر: المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي، حققه ووضع حواشيه: د. محمد محمد أمين، تقديم: د. سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٤م، ٢ / ١٠٤، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ٢ / ١٧٥، وسلّم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بكاتب جلبي، وبجاجة خليفة (ت ١٠٦٧ هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرنؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيا، إستانبول، تركيا، ٢٠١٠م، ١ / ٢٢٩، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أدوارد فنديك، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ط ٢ / ١٤٠٩ هـ، ٣٠٧، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (١٣٩٩هـ)، وكالة المعارف الجليّة، ودار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١ / ١٩٥١م، ١ / ١٣٣.

(٢) ينظر: وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، ١ / ٣٧٧.

(٣) الضوء اللامع ٢ / ١٧٥.

(٤) ينظر: المنهل الصافي ٢ / ١٠٤، والضوء اللامع ٢ / ١٧٥، وسلّم الوصول إلى طبقات الفحول ١ / ٢٢٩، وبغية الوعاة ١ / ٣٧٧، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع ٣٠٧، وهدية العارفين ١ / ١٣٣.

(٥) نسبة إلى بني تميم، القبيلة العربيّة المعروفة. ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر بن جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط ١ / ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م، ١ / ٣٩٣، والبدرد الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ١، ١ / ١١٩.

(٦) ينظر: حسن المحاضرة ١ / ٣٩٣.

(٧) نسبة إلى موطن أسرته، بلدة (شمرّة)، بولاية قسنطينة، من أرض الجزائر. ينظر: تاريخ الجزائر العام، عبد الرحمن بن محمد الجليلي، دار مكتبة الحياة، الجزائر، ط ٢ / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م، ٢ / ٢١٨. وهي في الجهة الشماليّة الشرقيّة من دولة الجزائر.

(٨) نسبة إلى مدينة الإسكندريّة، المعروفة في مصر. ينظر: الضوء اللامع ٢ / ١٧٤.

(٩) نسبة إلى مدينة القاهرة، المعروفة في مصر. ينظر: بغية الوعاة ١ / ٣٧٥.

(١٠) نسبة إلى مذهب والده. ينظر: حسن المحاضرة ٨٤.

(١١) ينظر: بغية الوعاة ١ / ٣٧٥، وسلّم الوصول إلى طبقات الفحول ١ / ٢٢٨.

(١٢) نسبة إلى (شُمْنٌ - شُمْنَةٌ)، بضمّ المعجمة والميم، ثمّ نون مشدّدة: نسبة لمزرعة ببعض بلاد المغرب أو لقرية، وقيل: مزرعة ظاهر قسنطينة أو اسم قبيلة. ينظر: الضوء اللامع ٢ / ١٧٤، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ومعه التعليقات السنوية على الفوائد البهية، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: السيد أبو فراس محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، مصر، ط ١ / ١٣٢٤هـ، ٣٨-٣٩، وجهود تقي الدين الشُّمْنِي (ت ٨٧٢هـ) في علوم الحديث من خلال كتابه العالي الرتبة في شرح نظم النخبة، الدكتور حامد علي عامر، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج، العدد/ ٢٧، ٢٠٢١، جامعة الأزهر الشريف، الزقازيق، مصر، ١٣٩٦.

(١٣) ينظر: المنهل الصافي ٢ / ١٠٠، والضوء اللامع ٢ / ١٧٤، وبغية الوعاة ١ / ٣٧٥، وحسن المحاضرة ١ / ٣٩٤.

(١٤) ينظر: المنهل الصافي ٢ / ١٠٠، وحجج الانتصار النحويّ في كتاب المنصف من الكلام على معني ابن هشام للشُّمْنِي (٨٨٧هـ)، أطروحة دكتوراه قدمتها: لقاء غفوري نادر إلى مجلس كلية التربية، اللغة العربيّة، جامعة سامراء، إشراف: الأستاذ الدكتور أحمد هاشم السامرائي، ١١٤٤٣-٢٠٢١م، ١١.

(١٥) ينظر: ابن هشام النحوي، بينته، فكره، مؤلفاته، منهجه ومكانته العلمية، د. سامي عوض، دار طلاس، دمشق، ط ١ / ١٩٨٧م، ٢٣٢.

(١٦) ينظر: حسن المحاضرة ١ / ٣٩٤.

(١٧) ينظر: الضوء اللامع ٢ / ١٧٨.

(١٨) لمع الأدلّة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، قدّم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط ١ / ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م، ١٤٣.

(١٩) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط ٣ / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ٧٦.

(٢٠) ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د. محمد سالم صالح، دار السلام، ط ١ / ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ٤٨١-٤٨٢.

(21) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١ / ١٣٢٣هـ-٢٠٠٢م، ٢ / ٣٧٦.

(٢٢) المنصف من الكلام، تقي الدين أحمد بن محمد الشمي (٨٧٢هـ)، المطبعة البهية، مصر ١ / ٢٨٩.

(23) مغني اللبيب ٢ / ٣٧٨.

(24) المنصف من الكلام ١ / ٢٩٠.

(٢٥) ينظر: تصحيح الدعاء، بكر بن عبد الله بو زيد، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط ١ / ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ٢٧٣.

(٢٦) ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشليبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط ١ / ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م، ١ / ١٥٧، ١ / ١٦١، ١ / ٣٦٨، ٣ / ١١٩، والمقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١ / ١٤١٥هـ-١٩٩٤م ١ / ٩٩، ٢ / ٢٧٢، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣ / ١٤٠٧ هـ، ٢ / ٤١٢، ٢ / ٤٦٧، ٣ / ٦٤، وغيرها من المصادر اللغوية المتقدمة.

(٢٧) ينظر: عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق، محمد سعيد الباني، مطبعة حكومة دمشق، سوريا، ط ١ / ١٣٤١هـ-١٩٢٣م، ٧٢-٧٨.

(٢٨) مغني اللبيب ٢ / ٥١٣.

(٢٩) المنصف من الكلام ٢ / ٦.

(٣٠) مغني اللبيب ٣ / ١١١.

(٣١) المنصف من الكلام ٢ / ٢٤.

(٣٢) مغني اللبيب ٣ / ١٢٧.

(٣٣) المنصف من الكلام ٢ / ٢٦.

(34) مغني اللبيب ٢ / ٣٨٧-٣٨٨.

(٣٥) المنصف من الكلام ١ / ٢٩١-٢٩٢.

(36) مغني اللبيب ٢ / ٤٢٨.

(٣٧) المنصف من الكلام ١ / ٣٠٤.

(٣٨) مغني اللبيب ٢ / ٤٩٧.

(٣٩) المنصف من الكلام ٢ / ٣.

(٤٠) مغني اللبيب ٢ / ٤٨٠-٤٨١.

(٤١) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب، الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني، (٨٢٨هـ)، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي بيروت، لبنان، ط ١ / ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ٢ / ٨٤، وتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب المشهور ب(شرح

الداميني على مغني اللبيب)، بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (٨٢٧ هـ)، حققه وعلّق عليه: د. محمد عاطف التّراس، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١ / ١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م، ١ / ٤٧٩.

(٤٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي، تصحيح وتدقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قان يونس، بنغازي، ط ٢ / ١٩٩٦م، ٤ / ٣٨٨-٣٨٧.

(٤٣) ينظر: شرح التلويح على التوضيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (٧٩٣هـ)، مكتبة صبيح، مصر، ١ / ١٨٢-١٨٣.

(٤٤) ينظر: شرح الدماميني ٢ / ٨٤، وتحفة الغريب ١ / ٤٧٩-٤٨٠.

(٤٥) المنصف من الكلام ١ / ٣١٧-٣١٨.

(٤٦) مغني اللبيب ٣ / ٥٠.

(٤٧) المنصف من الكلام ٢ / ١٧.